

عنه واليه ذهب الخطيب الفرقة الثانية جوز صاحب الكشاف
كأن استعارة تحقيقية في بعض المواضع لا يلزم المشبه
كما في قوله تعالى يفضون عهدا بقرض استعارة الجمل للمهد
على سبيل الكناية والنقض لا بطلاله قال صاحب الكشاف
شأن استعمال النقض في بطل العهد من حيث شتمهم العهد
بالجمل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصله بها المعنى
هذا كما قال الشارح المحقق للتخصيص قد استغذنا منه أن
قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن يكون استعارة تخيلية
بل قد يكون تحقيقية كما استعارة النقض لا بطل العهد
هذا كلامه فالقرينة ههنا مجرد التعمير عما طليبه المشبه
بها وضع الحلايل المشبه ويجوز أن تكون التخيلية
بإثبات النقض الحقيقي في الآية أيضا جعلها استعارة
لا بطل العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال يشعر بأنه
ما أمكن ذلك لا يلتفت الى غيره ومن ههنا نشأ ما ذكره
في الفرقة الرابعة ولا يخفى أنه قرينة ضمنية يتبع ذكرها

معترة

معترة عند ابتداء القول بحمل ما يكون مراد صاحب
الكشاف أنه النقض بعد إثبات العهد كناية عن ابطاله
كما أن نشأه محال المنية كناية عن الموت وإن يكون
مراده شاع استعمال النقض في مقام افادة ابطال العهد
أولى اظهرها ابطال العهد ولا يخفى أن جعل القرينة مطلقا
التخييل أقرب الى الضبط فيجوز انسابه باعتبار الويد
الثلاثة جوزا شكلي تكون مستعملا رأينا ما رأينا بينهم
أن الشكلي يجعل الاستعارة التخيلية مستعملة في امر
وهي توفقه المتكلم شبيه بعنايه الحقيقي ولم تغير ما غيره
على نسبة التجويد اليه بان يكون مذهبه التجويد وهو الترجيح
والتعين ويسميه استعارة وهو ظاهر تخيلية لانه
مما هيئ استعمال المشبه والمشبه به ولا يخفى أنه تعسف
أما خروج عن سواء الطريق وانفراد عما كل فيق وهو
في السلوك لا يندى وذلك لان الجادة هي جعل اللفظ تابعا
للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ خروج عنها فالسكالي